

## نهر الليطاني مهدد ومخيمات النازحين تُفاقم الكارثة البيئية



خيم النازحين تنتشر على طول مجرى النهر

على طول مجرى النهر. المطلوب من الدولة علاج جدي، وعلى الحكومة فتح هذا الملف الخطير وعدم إقفاله إلا عبر اتخاذ إجراءات حاسمة ورسمية وحقيقية، وهنا أيضاً يجب على البلديات المنتخبة حديثاً أن تقوم بدورها وتتحمّل مسؤولياتها في هذا المجال، لأنّ حياة الناس أصبحت في خطر كبير وكبير جداً. واللافت أنّ هناك مخيمات عدة للنازحين السوريين على طول مجرى هذا النهر في البقاعين الأوسط والغربي يقطنها أكثر من 20000 نازح وجميعهم يغسلون ويستحمّون بمياه هذا النهر، ما يفاقم أزمة التلوث. المأساة كبيرة والمعاناة أصبحت لا تطاق وحياة الناس أصبحت في خطر منذ سنوات طويلة.

إلى أمراض خطيرة ومنها السرطانية والأمراض الجلدية المعدية. وفي هذا المجال رصدت عشرات حالات الإصابة بأمراض سرطانية بين الأهالي، ويؤكد المقيمين على ضفتي النهر أنّ هذه الأمراض ازدادت منذ 20 عاماً وينسب مرتفعة. وبحسب مصادر من المنطقة والأهالي والفاعليات، فإنّ معالجة تلوث مياه الليطاني وبحيرة القروان تحتاج إلى أكثر من 700 مليون دولار وقد وضعت التحاليل والدراسات كافة بتصريف وزير الصحة وإلّا أبو فاعور الذي أكد في تصريح سابق له أنّ هذه المعطيات الخطيرة جميعها موجودة لدى وزارة الصحة، وما نشهدها من نتائج مخيفة جداً، حيث التفاتت الطبية والصناعية والزراعية وبقايا الأعضاء البشرية والحيوانية ترمى

### رأشيا - شبلي أبو عاصي

تصب مياه نهر الليطاني في بحيرة القروان في البقاع الغربي مخترقاً عشرات البلدات والقرى من البقاع الأوسط.

الأهالي هذه المنطقة، مع مجرى هذا النهر طوال عشرات السنين وحتى اليوم، ذكريات قاسية طالت أرزاقهم وصحتهم نتيجة تلوث مياهه بسبب تحويل مياه الصرف الصحي والمياه المبتذلة إليه والتي تحول القسم منها لري المزروعات في السهول المحاذية لمجرى النهر. يعيش الأهالي أياماً صعبة وقاسية وهم يعلمون علم اليقين أنهم ياكلون خضراً ملوثة وبشربون ويستحمون بمياه ملوثة وينتشقون هواءً ملوثاً، وهم لا يدرون ماذا يفعلون طالما أنّ المسؤولين غير المهتمين بأمور الناس وحياتهم ومشاكلهم. فإلى من ليجان، خاصة في هذه الظروف الاقتصادية والمادية الصعبة للغاية؟

أشارت التحاليل الرسمية خلال الأشهر القليلة الماضية إلى أنّ نسبة تلوث مياه الأبار الإرتوازية في 50 في المئة والمياه ملوثة جرتومياً وتحتوي نسبة 70 في المئة منها على ملوثات كيميائية.

وأظهرت التحاليل التي تم أخذها على شكل عينات على طول مجرى النهر حتى بحيرة القروان، تلوثاً جرتومياً وكيميائياً، إضافة إلى احتوائها على الزئبق، وهذا ما يشير

## البناء



(دالاتي ونهر)

ويجب أن يتعامل القطاع المصرفي معه وبالتالي هذا الموضوع كله هو للتعاطي السليم والمتكافئ الذي نتفاهم عليه مع الدولة اللبنانية ومصرف لبنان.

الله يعرفون أنّ هناك عقوبات وهذا القانون يستهدفهم بالفعل، ونحن لسنا جزءاً من هذا الموضوع، بل على العكس نعتبر أنّ تطبيق العقوبات في لبنان جزء من ضريبة الامتثال

واعتقد أنّ التطبيق الواعي للقانون نتيجة حسن نية ستثير إشكالات كالتى أثّرت في الأونة الأخيرة. نعرف أنّ كلّ العاملين في الحل العام في لبنان بمن فيهم حزب

السلامة وليس لدينا أي قلق أو أي خوف بالنسبة إلى المعالجه. ورداً على سؤال حول التعاميم التي أصدرها حاكم مصرف لبنان وبدأ بعض المصارف تطبيقها على أفراد مقربين من حزب الله»، أجاب: «باشرت المصارف تطبيقها باعتبار أنّ هذه التعاميم صادرة حديثاً وهي تحت سقف القانون الصادر، وكلنا نعمل تحت سلطة الدولة اللبنانية وإشرافها والقوانين الصادرة عن المجلس النيابي. وبالتالي ليس هناك اختلاف بين الموقف الذي تقوم به المصارف وتطبيقه لمصلحة الشعب اللبناني ولمصلحة مودعيها، وموقف الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان اللذان هما رعاة مصلحة القطاع المصرفي وحسن أدائه».

وبالنسبة إلى المطالبة بالعودة مصرف لبنان. وبالطبع فإنّ وزير المال هو أكثر الناس اطلاعاً على هذا الموضوع، وبما أنه عاجله سابقاً في زيارته للولايات المتحدة، لذلك كانت وجهات نظراً متفككة على أنه يجب ألا يترك هذا الموضوع أي انعكاسات لا على العمل المصرفي ولا على علاقة الحكومة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي، إذ كلنا موجودون بالفعل في مركب واحد، وهذا المركب وجهته

- يجب أن يتضمن التبرير حركة الحساب (الوتيرة/ الحجم).

- على المصرف أن ينتظر رداً من هيئة التحقيق الخاصة قبل إقفال الحساب، وإن لم يبلغه الرد خلال 30 يوماً، يتصرف عندها المصرف على مسؤوليته.

- يمكن المصارف وهيئة التحقيق الخاصة طرح الموضوع على الهيئة المصرفية العليا إن اقتضت الحاجة، علماً أنّ قرارات هذه الهيئة غير قابلة للمراجعة وفقاً للقانون اللبناني.»

- وأعلن «أنّ إقرار هذه المبادئ وتحويلها إلى تعميم صادر عن هيئة التحقيق الخاصة، سيتم في أقرب وقت، بعد استكمال الدراسات القانونية محلياً ودولياً، توخياً للدقة والصوابية في خصوص تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 137. ويحق قانوناً لهذه الهيئة من دون سواها الإطلاع على الحسابات الدائنة والمدينة من دون الاعتداد تجاهها بالسرية المصرفية.

بالسندات الحسابات العائدة إلى أشخاص أو مؤسسات مدرجة أسماؤهم على اللائحة السوداء الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الخارجية في وزارة الخزانة الأميركية OFAC.

- على المصارف التي تريد إقفال حسابات مؤسسات أو أشخاص لأنها تعتبرها مخالفة للقانون الأميركي أن تقدم التبرير لذلك قبل إقفال الحساب.

هما: تنفيذ هذا القانون الأميركي وتبرير إقفال أو عدم فتح حساب على أساس هذا القانون إلى هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان التي تتمتع باستقلالية وبصفة قضائية. من المعروف أنه بموجب قانون السرية المصرفية، لا يحق للمجلس المركزي لمصرف لبنان الإطلاع على حركة الحسابات الدائنة. كما لا يمكنه قانوناً إرغام المصارف على إطلاع على أي حساب دائن. كما لا يحق للجنة الرقابة على المصارف الإطلاع إلا على الحسابات المدينة.»

وأشار سلامة إلى أنه «خلال الاجتماع الأخير للهيئة التحقيق الخاصة، تمّ التوافق على المبادئ الأساسية التي سنتابع بموجبها، ومن خلال هذه الهيئة، تصرفات المصارف مع زبائننا في خصوص تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 137. ويحق قانوناً لهذه الهيئة من دون سواها الإطلاع على الحسابات الدائنة والمدينة من دون الاعتداد تجاهها بالسرية المصرفية.

تلك المبادئ هي: باستثناء الحسابات العائدة إلى أشخاص أو مؤسسات مدرجة أسماؤهم على اللائحة السوداء الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الخارجية في وزارة الخزانة الأميركية OFAC.

- على المصارف التي تريد إقفال حسابات مؤسسات أو أشخاص لأنها تعتبرها مخالفة للقانون الأميركي أن تقدم التبرير لذلك قبل إقفال الحساب.

## سلامة: التعميم 137 واجب قانوني لبناني

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «أنّ القانون الصادر في الولايات المتحدة هو قانون أمريكي مطلوب تطبيقه عالمياً وفي لبنان. وبالتالي فإنّ التعميم رقم 137 الصادر عن مصرف لبنان في تاريخ 3 أيار 2016 كان واجباً قانونياً لبنانياً». ولف، في بيان أصدره أمس حول القانون الصادر في الولايات المتحدة والمعروف «بقانون مكافحة تمويل حزب الله»، إلى «أنّ المادة 70 من قانون النقد والتسليف تطلب من مصرف لبنان تأمين الاستقرار التسليفي. ولا يمكن ضمان الاستقرار التسليفي إذا لم يطبق هذا القانون الأميركي»، مؤكداً «أنّ إصدارنا للتعميم رقم 137 يريح المصارف المرخصة ويؤكد ملاءمة العمل المصرفي في لبنان مع ما هو مطلوب دولياً». وأضاف سلامة: «لو لم نفعّل ذلك، لكان في إمكان المصارف المرخصة تطبيق سياسة التقليل من المخاطر (de-risking)، فيصبح قطاعنا المصرفي معزولاً عن العالم. ومن المعلوم أنّ تمويل لبنان يرتكز أساساً على الأموال الوافدة إليه من المغتربين وغير المقيمين، وأنّ المقيمين في حاجة إلى تواصل مصرفي خارجي واسع ودائم لتمويل الاستيراد والتصدير والحاجات الغذائية والشخصية».

«في ما يتعلق بآلية التي وضعت حرصاً على المصلحة اللبنانية وعلى الإنخراط المالي، واستناداً إلى القوانين اللبنانية، فقد ارتكزت هذه الآلية على إصدار تعميم من المجلس المركزي لمصرف لبنان يحدد اتجاهين أساسيين

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «أنّ القانون الصادر في الولايات المتحدة هو قانون أمريكي مطلوب تطبيقه عالمياً وفي لبنان. وبالتالي فإنّ التعميم رقم 137 الصادر عن مصرف لبنان في تاريخ 3 أيار 2016 كان واجباً قانونياً لبنانياً».

ولفت، في بيان أصدره أمس حول القانون الصادر في الولايات المتحدة والمعروف «بقانون مكافحة تمويل حزب الله»، إلى «أنّ المادة 70 من قانون النقد والتسليف تطلب من مصرف لبنان تأمين الاستقرار التسليفي. ولا يمكن ضمان الاستقرار التسليفي إذا لم يطبق هذا القانون الأميركي»، مؤكداً «أنّ إصدارنا للتعميم رقم 137 يريح المصارف المرخصة ويؤكد ملاءمة العمل المصرفي في لبنان مع ما هو مطلوب دولياً». وأضاف سلامة: «لو لم نفعّل ذلك، لكان في إمكان المصارف المرخصة تطبيق سياسة التقليل من المخاطر (de-risking)، فيصبح قطاعنا المصرفي معزولاً عن العالم. ومن المعلوم أنّ تمويل لبنان يرتكز أساساً على الأموال الوافدة إليه من المغتربين وغير المقيمين، وأنّ المقيمين في حاجة إلى تواصل مصرفي خارجي واسع ودائم لتمويل الاستيراد والتصدير والحاجات الغذائية والشخصية».

«في ما يتعلق بآلية التي وضعت حرصاً على المصلحة اللبنانية وعلى الإنخراط المالي، واستناداً إلى القوانين اللبنانية، فقد ارتكزت هذه الآلية على إصدار تعميم من المجلس المركزي لمصرف لبنان يحدد اتجاهين أساسيين



النزوح والمياه الآسنة يهددان الثروة المائية

## شهب ياتقي وهداً نيجيريا ويتابع مكافحة تهريب المنتجات ومشكلات مزارعي الأكي دنيا

ضمن صلاحياتها ومساعدة المزارعين بما يتوفر من أدوية ومستلزمات وإرشاد زراعي والتنسيق الدائم عبر هيئات المزارعين وإنشاء تعاونية لمزارعي الأكي دنيا في المنطقة».

وطالب المزارعون بمراقبة وزارة الاقتصاد والتجارة لاسواق الجملة والتدقيق بالأسعار المرتفعة للمزارعين، واتصل شهب بوزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم لهذه الغاية.

كما طالوا بتسهيل تصدير إنتاج الأكي دنيا عبر البحر في شاحنات مبردة أو بالطائرات وبدعم تصدير إنتاجهم عبر إيدال.

والتقى شهب، في حضور النائب آلان عون، وهداً نيجيريا برئاسة حاكم ولاية باوتشي محمد عبدالله أبو بكر، ضم مفوض الزراعة في الولاية يوسف يوكوب محمود وممثل غرف الزراعة غزالي أبو بكر ونتي.

وتمت مناقشة سبل تطوير التعاون والاستثمار الزراعي بين لبنان ونيجيريا والتخصيص لاتفاقية في مجال الزراعة بين البلدين. وكلف فريق من وزارة الزراعة التنسيق مع مفوض الزراعة في ولاية باوتشي النيجيرية وفريق عمله لدراسة مجالات التعاون وصياغة مسودة بنود اتفاقية في اجتماع تقني يعقد لهذه الغاية قبل ظهر اليوم الأربعاء.

وعرض شهب إمكان زيادة حجم الصادرات الزراعية اللبنانية، خصوصاً أنّ نيجيريا تستورد من لبنان الخضار والفاكهة المجففة.

تابع وزير الزراعة أكرم شهب مسألة مكافحة تهريب المنتجات الزراعية عبر الحدود ووضع حد لإغراق الأسواق بالخضار والفاكهة المهربة، ما يعطل تصريف إنتاج المزارعين اللبنانيين.

وعقد لهذه الغاية اجتماعاً ضم المدير العام للجمارك شفيق مرعي وفريقاً من الجمارك، وهداً من النقابات الزراعية والمعنيين بالإنتاج الزراعي ضم وجيه العموري، إبراهيم ترشيشي، وعصام العجوز، وفريقاً ووزارة الزراعة المعني.

وتمّ الاتفاق على تشكيل فريق مشترك وعلى آلية لمكافحة التهريب عبر الحدود وفرض الغرامات الأعلى على المنتجات المهربة ومصادرتها، والكشف الدوري والتواصل الدائم والإبلاغ عن وجود منتجات مهربة في الأسواق ليصار الى المتابعة الدائمة وحماية الإنتاج الزراعي اللبناني. وعرض شهب مشاكل قطاع الأكي دنيا خصوصاً في 14 بلدة في شرق صيدا وساحل جزين مع وفد ضم ريمون نمور، أنطوان أبو سمرا، وإيلي نمور.

وسلم الوفد وزير الزراعة كتاباً يعرض المشكلات التي تواجه القطاع ومطالب المزارعين لحماية إنتاجهم وتخفيف معاناتهم جراء تغير المناخ وموجات الصقيع وكلفة الإنتاج وصعوبة التصدير بعد تعطل الطرق البرية عبر سورية، إضافة إلى أسعار التسليم المتدنية للإنتاج في أسواق الخضار.

وأبدى شهب استعداد «الوزارة للتعاون مع المطلب

## افتتاح جادة أبيدجان في الزرارية برعاية بري وحضور فاعليات اغترابية

## جمعة: أن الأوان لجعل العلاقات الثنائية على جدول الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي



إزاحة الستار عن لوحة اسم الجادة



مقدم الحضور خلال الافتتاح

### مصطفى الحمود

والقى جمعة، بدوره، كلمة قال فيها: «بين لبنان والكوت ديفوار علاقة حب متجددة منذ ما يزيد عن 100 عام. فهي صداقة ثابتة بعقفاها الإنساني الذي تجلّى مؤخراً بمشاعر الحزن العميقة التي أصابت كل بيت في لبنان، إثر الاعتداء الإرهابي الأخير الذي كان بمثابة اعتداء على كل واحد منا».

وأضاف: «في بلدكم استقبلتم وتلازلون جالية متعاقبة أبا عن جد، وفي تراب أرضكم انحطت أجسادهم وأجساد مواطنكم. في بلدكم ولد كثير منا من زواج واختلاط عائلة واندماج في حياة المجتمع، منا من يذكر ببلدكم وقد ولد فيه طفلاً ومنا من يذكره وقد أتى إليه شياً كادحاً، ثم مسؤولاً لحومياً».

وتابع جمعة: «هذه الجالية هي مجاهدة تعمل بعرق جبينها، ليس في مجال التقني عن المعادن والثروات الطبيعية فحسب، إنما تعمل في البحر والبر ومختلف شؤون الأعمال وتخرط بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدكم، وهي علاقة تستمر بهذه المودة، أذكر بكل فخر انحياء ببلدكم إلى جانب شعبنا في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، وأقول بكل عرفان إنّ عدم الإغتراب اللبناني، خصوصاً من الفارة الأفريقية ومن الكوت ديفوار بالتحديد، كان خير معين للبنان في أيامه الصعبة التي مضت».

وأشار إلى أنّ «افتتاح شارع الكوت ديفوار في الزرارية في هذا الوقت، هو صدق تعبير عن المحبة بين بلدينا وشعبينا، وهو توقيت يحتاج إلى تأكيد زيادة التكافل في ما بيننا، خصوصاً أنّ جاليتنا مستهدفة في رموزها، وأفريقيا العزيزة تقع على منظار تصويب الإرهاب والصراع الاقتصادي بين القوى الكبرى

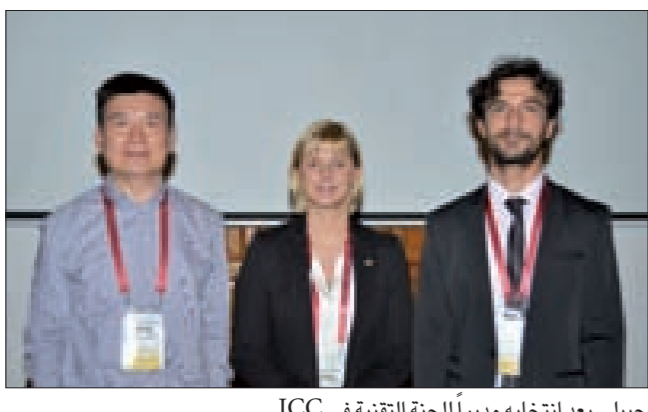
رعى رئيس مجلس النواب نبيه بري، ممثلاً بالنائب إميل رحمة، حفل افتتاح جادة «أبيدجان» في بلدة الزرارية، بحضور سفير ساحل العاج جيلبير جوه، النائب علي عسيران، مدير عام وزارة المغتربين ميثق جمعة، عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» خليل حمدان، رئيس بلدية ماركوري أبي راوول، رئيس

بلدية الزرارية، وفعاليات بلدية واختيارية. استهل الحفل الذي أقيم في مجمع نبيه بري الرياضي -الزرارية، بالتشديد الوطني وتشيد ساحت العاج، تقديم من المرعي محمد محي الدين

ثم ألقى جوه كلمة أشاد فيها «بالعلاقات التاريخية بين البلدين، ودور الجالية اللبنانية في نهضة ساحل العاج»، شاكرًا لبلدية الزرارية «خطوة تسمية أحد شوارع البلدة باسم «أبيدجان».

بعدما، ألقى رئيس بلدية ماركوري كلمة أشاد خلالها بالتعاون بين الشعبين اللبنانيين. ثم تحدث رئيس بلدية الزرارية عدنان جزيني، عن «دور الإغتراب اللبناني في تنمية البلدة وسائر مناطق الجنوب واحتضان الرئيس بري للاغتراب».

## نشاطات اقتصادية



جيبلي بعد انتخابه مديراً للجنة التقنية في ICC

المركزي للحبوب والدقيق والخبز في معهد البحوث الصناعية المهندس أمين جيبلي مدير اللجنة التقنية في الجمعية على مدى أربع سنوات، والكوتور مابونولف لندهاور (ألماني الجنسية) مساعداً له. وقد ترشحت للمنصب أكثر من ثمانية من دول أوروبية أبرزها فرنسا وألمانيا وتركيا.

عام لتبادل الخبرات، ما يسمح بتوسيع آفق العمل الرقابي على قطاع التأمين في لبنان. وانتخب اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلوم وتكنولوجيا الحبوب (ICC)، وهي المنظمة المرجعية عالمياً والنظامة لعلوم وتكنولوجيا الحبوب والدقيق والخبز، رئيس المختبر

ووقعت اتفاقية تعاون فني بين لجنة مراقبة هيئات الضمان في لبنان ممثلة برئيسها بالإنيابة نادين عسلي وسلطة الرقابة المالية على المصارف وهيئات الضمان في فرنسا ممثلة باميتها العامة الأولى ساندرين ليمري، وبرعاية وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، وفي حضور مستشار الوزير برونو زهر.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار

على خيراتها، فالإرهاب جعل له قواعد ارتكاز من عدد من البلدان، وقد زرع استقرار ليبيا ويسرق مواردها، وحول جزءاً من شواطئها إلى موانئ للاتجار بالبشر، كما يهدد كل دول الجوار الليبي، والأمم المتحدة يسحب نفسه على مالي والجوار المالي، وقد ضرب الإرهاب في بلدكم قبل أسابيع وقبلة في لوسكا، ويهدد بالقدر نفسه نيجيريا والصومال وعموم القارة».

ولفت إلى «أنّ الإرهاب الذي يتعرض للهزائم وأقصى الضغوطات الوطنية والإقليمية والدولية في آسيا، خصوصاً الشرق العربي، يحاول نقل حربه الدموية إلى أفريقيا مع تهديد أوروبا اليوم على خرائط التنافس والاستثمار، ونحن نتابع التوظيفات المالية والدولية الكبرى في الامن والدفاع وشبكات النقل، في الوقت الذي تنتظر فيه أفريقيا الاستثمار في التنمية الشاملة على خلفية مسوحات لإحتياجاتها لمواجهة وقوع الكثير من شعوب القارة تحت خط الفقر وتقتضي الأمراض الخطيرة والحاجة إلى فرص عمل».

وختم جمعة: «لأننا في لبنان معنيون بحاضر ومستقبل أفريقيا، كما كنا معنيون بتاريخنا، وقد كانت بين صور وممالك الشاطئ اللبناني موانئنا البحرية، وخفقات أشرعتنا وبين أفريقيا علاقة لا تمحى. إنّ الليبانيين هم من أسسوا قرتاح وغيرها على شواطئ شمال أفريقيا، وهم الأكثر تصاققاً بأفريقيا بحكم الجوار وخطوط الاتصال البحرية، وكانوا طليعة الواصلين إلى قارتكم هرباً من الإحتلالات منذ القرن الثامن عشر بحثاً عن الأمان وعن حياة كريمة. إننا نتابع بقلق أحوال العديد من

دول أفريقيا تحت ضغط انخفاض أسعار النفط والذهب. كما أننا معنيون مجدداً باكتشاف الوسائل التي تسهم بصعود أفريقيا مجدداً، وإنشاء أفضل العلاقات العربية الأفريقية والليبية، وفي هذا الصدد فقد شدد الرئيس نبيه بري خلال رئاسته في القاهرة للمؤتمر 23 للاتحاد البرلماني العربي على ضرورة انعقاد المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الرابع عشر في أبيدجان، الذي تمّ في مطلع الشهر الجاري، وعلى مشاركة رؤساء البرلمانات العربية في هذه النظاهرة البرلمانية، بقصد رسم استراتيجية مشتركة للتعاون العربي الإفريقي وتأكيد التصدي المشترك لظاهرة الإرهاب. أنّ جدول الأعمال والإهتمام السياسي والاقتصادي

الأوان لجعل العلاقات المتبادلة فيما بيننا على جدول الأعمال والإهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. واتفقنا أنّ يكون هذا الحدث مع زيارتكم فاتحة ومقدمة لعلاقة رسمية على مستوى العلاقة الإنسانية التي شيدها والمغربيون، الذين كانوا وما زالوا يمثلون جسر العلاقات الإنسانية بين البلدين. إنّ لبنان على آتمّ الاستعداد لأن يكون واجهة العلاقات بين بلدكم بصورة خاصة والعالم العربي، كما أننا بانتظار إنجاز لبنان لانتخاباته البلدية وإطلاق فعاليات مؤسساته التشريعية والتنفيذية، لتكون على آتمّ الاستعداد لاتخاذ مبادرات لتعزيز العلاقات الثنائية».

وفي الختام تحدث ممثل الرئيس بري النائب إميل رحمة مشيداً بتفاني الشعبين اللبنانيين والأفريقي من أجل إنماء بلديهما.

ثم انتقل الجميع وأزاح الستار عن اللوحة التي تُورخ افتتاح جادة أبيدجان.